الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاثنين 17 ذو القعدة 1421 هـ 12 فبراير 2001 العدد 8112

بريد طباعة

السعودية تكشف النقاب عن القائمة السلبية المحظورة على المستثمرين الأجانب

اقتصاديون لـ«الشرق الأوسط»: القائمة ليست «صكا احتكاريا» والإصلاحات وتوافر الأنظمة محفز لفتحها في المستقبل

جدة: محمد سمان
كشفت السعودية القائمة السلبية المحظورة على المستثمرين الاجانب من الاستثمارات الاجنبية خلال اجتماع المجلس الاقتصادي الاعلى برئاسة الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني. وحدد القرار الذي أعلنه الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري الامين العام للمجلس الاقتصادي الاعلى 19 قطاعا محظورا على الشركات والمستثمرين الاجانب.

ففي قطاع الصناعة شملت القائمة السلبية: الاستكشاف والتنقيب وإنتاج النفط وتصنيع المعدات والاجهزة والملابس العسكرية وتصنيع المتفجرات المدنية. أما قطاع الخدمات فشمل تأمين الاعاشة للقطاعات العسكرية والتحريات والامن والتأمين والاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة والارشاد السياحي ذو العلاقة بالحج والعمرة والتخديم وتقديم العاملين، بما فيها مكاتب الاستقدام والتوظيف الاهلية والسمسرة للعقار والطباعة والنشر والتوزيع ـ تجارة الجملة والتجزئة بما فيها الطبية مثل الصيدليات الخاصة والوكلاء التجاريين. وهنا استثنى القرار حقوق الامتياز، المعروفة بـ«الفرانشايز» المصنفة دوليا على أن لا تزيد نسبة الملكية الاجنبية على 49 في المائة والاكتفاء بشرط واحد لاختبار الحاجة الاقتصادية، وهو منح حق امتياز واحد فقط لكل منطقة. كما شملت قائمة قطاع الخدمات المستثناة، الخدمات الصوتية والمرئية، والتعليم، والاتصالات، والنقل البري والجوي، ونقل وتوزيع خدمات الكهرباء ضمن الشبكة العامة، والنقل الفضائي، والنقل بخطوط الانابيب، التمريض والعلاج الطبيعي، وخدمات مصائد الاسماك، ومراكز السموم وبنوك الدم والمحاجر الصحية.

ورغم أن القائمة التي شملت 19 قطاعا تعد مفاجئة لكثير من المستثمرين الاجانب بالنظر إلى حجمها، إلا أن الاعلان عنها حمل فقرة هامة وهي خضوعها إلى مراجعة دورية كل عام، وبما يعني أن هذه القطاعات المحظورة قد تفتح مستقبلا.

وعلق الدكتور إحسان بوحليقة المحلل الاقتصادي وعضو مجلس الشورى السعودي على القائمة بالقول: إن هذه القائمة تعد مبدئية، ويعي صانع القرار أن هناك انشطة اقتصادية وتبعا للتطورات مثل انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية والاصلاحات وتوافر الانظمة ستكون حافزا لفتحها. وشدد على الاشارة الى أن المراجعة السنوية لن تكون «روتينية». ويعتقد بو حليقة أن هناك مبررات منطقية في حظر بعض النشاطات، منها مثلا حظر الاستثمار العقاري في المدينة المنورة ومكة المكرمة، فهذا القطاع محظور أيضا على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك ـ فإن قطاعات مثل السمسرة العقارية والاستقدام والتوظيف، لن تحتاج إلى استثمارات اجنبية فالسعوديون يعملون بها واثبتوا جدارتهم فيها. لكن عبد الرحمن النعيم، محلل مالي، يرى أن بعض الانشطة الاقتصادية تحتاج إلى خبرات واستثمارات اجنبية ضخمة مثل الاتصالات التامين والخدمات المالية. والاتفاق السائد حاليا بين الاقتصاديين أن هذه القائمة السلبية لا تعني «صكا احتكاريا»، فانشطة اقتصادية شملتها القائمة ستكون «مفتوحة» مستقبلا، طالما أن المستثمر السعودي لا يملك خبرات

وطاقة مالية تستوعبها. من جهة أخرى، ناقش المجلس الاقتصادي الاعلى أمس تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضى بتولي المجلس الاقتصادي مسؤولية الاشراف على برنامج التخصيص. وقرر المجلس تشكيل لجنة من بعض اعضائه بالاضافة الى عضوين من الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية للقيام بالاعمال والمهمات اللازمة لاداء المجلس لمسؤولياته وممارسة لاختصاصه في ما يتعلق بالتخصيص. ويرأس المجلس الدكتور محمد بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وعضوية وزير التجارة، وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير التخطيط، والدكتور مطلب النفيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، والدكتور خالد بن محمد الفايز، والمهندس محمد بن عبد الله بن عدوان. وفي ذات الشأن اطلع المجلس على الضوابط المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية وفق أسلوب البناء والتشغيل والتحويل للدولة المعروف بـ«أو. تي» ووجه بادارج هذه القواعد ضمن استراتيجية التخصيص.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة